

عليه الغلاف

رغم نرسين الجامعة الاميركية فضلو خوري ارقاماً غير محقة في ادي اهل الجامعة، في محاولة لتسويق خطة تشيئة قائمة علمي لتوزيع الخسائر بيت الادارة والاساتذة والطلاب والموظفين. ووجه تهديداً مبطنا بافصاك دوائر واختصاصات وتخفيض مساعدات مالية واستغناء عن موظفين، من دون ان يطمنه الطلاب الى عدم «جولة» الاضط

قائت الحاج

خرج، أمس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري على أهل الجامعة برسالة تهنيلية تحذر من خطر وجودي يتهدد الجامعة وتحديات كبيرة تواجهها في ظل الأعياء الذي رتبها تقسي وبناء كورونا والانهار الاقتصادي في لبنان. قدم خوري ارقاماً لحجم التراجع المتوقع وغير المحقق لبرادات للجامعة، كان تكون الميزانية السنوية 609 ملايين دولار وان تكون الخسارة في العام المقبل 249 مليون دولار أي بنسبة 60%، وان تلامس خسارة هذا العام 30 مليون دولار، وسط غياب للشفافية أو تقديم مستندات تثبت صحة الرقم الأخير، ولا سيما خلال النقاشات التي تدور، أخيراً، في أروقة الجامعة ضمن الحلقة الضيقة من عمداء ومديرين إداريين ورؤساء ومسؤولين آخرين. هذه المرة لم يلجأ رئيس الجامعة إلى «التطمينات» عملياً «وبسلة» الأقساط، بما يترتب يمكن أن تكون باي من العمليتين



(مبلم الموسوي)

الليرة أو الدولار» للإيحاء بان لا «دولة» للأقساط، بل كان واضحاً حين لفت إلى «الافتراض المتفائل بان الليرة اللبنانية ستستقر عند ثلاثة الاف ليرة للدولار»، ما يعني عملياً «وبسلة» الأقساط، بما يترتب على ذلك من نزوح من الجامعة إلى

جامعات أخرى أقل كلفة. وكان خوري بدأ رسالته بمقدمة وجدانية تحدد فيها عن اعتماد الجامعة، منذ انتهاء الحرب الأهلية قبل ثلاثين عاماً، نموذجاً قوياً للنمو، ووضعها بين أفضل 200 جامعة حول العالم، بحسب معايير عديدة،

وفي مراتب أعلى بكثير لجهة التاثير وتوظيف المتخرجين والتوظيفات بشكل عام.

رسالة الرئيس اتبعت استراتيجة تقبل الصدمة حين قال إن «الانهيار الدراماتيكي شبه الكامل للاقتصاد اللبناني، والسقوط غير المتقيد

بمعهم من ثلاثي روايتهم. هؤلاء هم «ابناء» الطبقة التي تتقاضى بدل أتعابها بالليرة اللبنانية، والتي تتهاوى قيمتها للعمل نفسه بالدولار. صحيح ان ثمة اعتبارات لتقاضي البعض روايتهم بالمعملة الصعبة، مثل خيارات العقد والموقع الذي يشغله و«الكورس» العلمي وغيرها من الأمور، إلا أنه ليست كل الاعتبارات اعتبارات كفاءة، فقدر ما لها علاقة بالحقوة. ثمة مسألة أخرى تطرحها هذه الحركة الاحتجاجية، وهي تلك التي تتعلق بعمق الأزمة التي تعيشها البلاد. ان تعلق الصرخة من الجامعة الأميركية، فهذا «لدليل على آخر نفس عم يخلص بالبلد»، و«لدليل أيضاً على ان السيناريو الاسوأ للازمة الاقتصادية هو خارج اسوار

الذين يتقاضون روايتهم بالدولار، هكذا، في الوقت الذي يتقاضى فيه بروفيسور قيمة راتبه بالليرة لقاء ما يقوم به، ثمة آخر يتقاضى راتبه عن العمل نفسه بالدولار. صحيح ان ثمة اعتبارات لتقاضي البعض روايتهم بالمعملة الصعبة، مثل خيارات العقد والموقع الذي يشغله و«الكورس» العلمي وغيرها من الأمور، إلا أنه ليست كل الاعتبارات اعتبارات كفاءة، فقدر ما لها علاقة بالحقوة. ثمة مسألة أخرى تطرحها هذه الحركة الاحتجاجية، وهي تلك التي تتعلق بعمق الأزمة التي تعيشها البلاد. ان تعلق الصرخة من الجامعة الأميركية، فهذا «لدليل على آخر نفس عم يخلص بالبلد»، و«لدليل أيضاً على ان السيناريو الاسوأ للازمة الاقتصادية هو خارج اسوار

اليوم، مع الأزمة، صارت الملايين الثلاثة ترواي، وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية نحو 750 دولاراً، وهي لم تعد قيمة كافية بالنسبة إليهم للعيش بمستوى ما كانت عليه الحياة سابقاً. وهم خسرون كل يوم من قيمة روايتهم. لكن، في مقابل هؤلاء، حافظت طبقة أخرى على مكتسباتها ومستوى معيشتها، وهي طبقة المحظيين

# رسالة رئيس «الأميركية»: ابتزاز لتسويق، التقشف

والإنشازي لتهدئة الطلاب وقطع الطريق على أي احتجاج طلابي شأن التطورات المرتقبة»، وأثارت الرسالة بلبله في صفوف الأساتذة والطلاب والموظفين، على خلفية أنه لا يمكن بشحطة قلم أن تقر «جامعة عريقة» بتقبل السيناريو الكارثي، وهي مطالبة باجتراح حلول لمعالجة الأزمة «الخارجة عن إرادتها» هذه المرة وتختلف، كما تقول مصادر جامعية، عن المرات السابقة المتعلقة بملفات الفساد وغيرها، ويمكن الجامعة، بحسب المصادر، البحث عن إيرادات من مصادر متنوعة، ومنها جمعية المتخرجين مثلاً.

لم يطمن خوري أحداً من أسرة الجامعة، ولا سيما الطلاب الذين باتوا متخوفين من ارتفاع غير مسبوق للأقساط ودولرتها، ما قد يهدد بإفراق بعض كليات الجامعة، ولا سيما أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الزراعية، وهي اختصاصات يمكن للطلاب أن يدرسها في جامعات أخرى بنوعية تعليم أفضل وكلفة أقل. وهذا النزوح قد يحول الجامعة إلى جامعة قفذة وليست جامعة شاملة، وبالتالي الخشية من انخفاض نوعية التعليم.

وفي تعليق أولي على الرسالة، كررت مصادر طلابية الموقف الذي سبق أن أعلنته الحملة ضد دولة الأقساط، أن الطلاب ليسوا زبائن، مطالبة بتجميد كل الأقساط خلال فترة دراسة الطلاب في الجامعة، مع تدخل وزارة التربية على صعيد كل جامعة على حدة لتحويل عملة القسط من الدولار إلى الليرة وتثبيتها على سعر الصرف الرسمي الحالي (1515 ليرة)، وإبطال أي دولة للأقساط. ووضفت المصادر خطاب الرئيس بالابتزاز العاطفي

والإنشازي لتهدئة الطلاب وقطع الطريق على أي احتجاج طلابي شأن التطورات المرتقبة»، وأثارت الرسالة بلبله في صفوف الأساتذة والطلاب والموظفين، على خلفية أنه لا يمكن بشحطة قلم أن تقر «جامعة عريقة» بتقبل السيناريو الكارثي، وهي مطالبة باجتراح حلول لمعالجة الأزمة «الخارجة عن إرادتها» هذه المرة وتختلف، كما تقول مصادر جامعية، عن المرات السابقة المتعلقة بملفات الفساد وغيرها، ويمكن الجامعة، بحسب المصادر، البحث عن إيرادات من مصادر متنوعة، ومنها جمعية المتخرجين مثلاً.

لم يطمن خوري أحداً من أسرة الجامعة، ولا سيما الطلاب الذين باتوا متخوفين من ارتفاع غير مسبوق للأقساط ودولرتها، ما قد يهدد بإفراق بعض كليات الجامعة، ولا سيما أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الزراعية، وهي اختصاصات يمكن للطلاب أن يدرسها في جامعات أخرى بنوعية تعليم أفضل وكلفة أقل. وهذا النزوح قد يحول الجامعة إلى جامعة قفذة وليست جامعة شاملة، وبالتالي الخشية من انخفاض نوعية التعليم.

وفي تعليق أولي على الرسالة، كررت مصادر طلابية الموقف الذي سبق أن أعلنته الحملة ضد دولة الأقساط، أن الطلاب ليسوا زبائن، مطالبة بتجميد كل الأقساط خلال فترة دراسة الطلاب في الجامعة، مع تدخل وزارة التربية على صعيد كل جامعة على حدة لتحويل عملة القسط من الدولار إلى الليرة وتثبيتها على سعر الصرف الرسمي الحالي (1515 ليرة)، وإبطال أي دولة للأقساط. ووضفت المصادر خطاب الرئيس بالابتزاز العاطفي

## رسالة الرئيس اتبعت استراتيجة تقبل الصدمة

الجامعة، لدى أولئك الذين لم تعد روايتهم ويوميياتهم تلحق سعر صرف الدولار. وآخرون هم اليوم في الشوارع بعدما فقدوا عملهم في المؤسسات التي كانوا يعملون بها. ففتح أساتذة الجامعة الأميركية بركاتهم الباب واسعاً أمام الكارثة الآتية. واليوم، من المفترض أن تعقد إدارة الجامعة اجتماعاً موسعاً للبحث في حلول متوقعة. إلا أن أحد «لا يتوقع حلاً»، يقول أحد الذين عايشوا أزمت الجامعة على امتداد فترة طويلة. ما العمل إذا؟ تقول المصادر إنه «حتى هذه اللحظات لا يمكن التوافق على شيء، طالما أن معالم المرحلة المقبلة لم تتوضح»، وإن كانت المؤسسات تقول بأن «توقعات مداخيل الجامعة تتوجه نحو الانحدار». وليس بيان رئيس الجامعة فضلو خوري، أمس، سوى مؤشر إضافي على هذا الانحدار. إذ في مقابل الحديث عن «خسائر» عمدت الجامعة إلى ربط الأسعار بسعر الصرف الموازي، وحددته عند 3 الاف ليرة لبنانية. وهذه دونها تحد في ما يخص أعداد الطلاب الذين يمكن أن يتابعوا دروسهم في الجامعة، السؤال هنا ماذا سيفعل الطلاب الذي كان يدفع لقا سنته الدراسية 30 مليون ليرة مثلاً وبات 80 مليوناً؟ الجواب: «ببساطة، ما

أول من أمس، أقفلت بلدية الغبيري، بمؤازرة قوى الأمن، تعاونية «COOP» في المنطقة بسبب احتكارها للمواد الغذائية لإعادة تسعيرها وبيعها للمواطنين مجدداً، على أنها مستوردة. قبل تلك المؤسسة، كانت البلدية قد أقفلت 75 مؤسسة أخرى ضمن نطاقها لعدم استيفائها الشروط، إن كان لناحية عدم الالتزام بمقررات مجلس الوزراء لناحية التعبئة العامة أو زيادة أسعار السلع بلا مبرر أو الاحتكار. على ما يبدو، حملة «الإقفالات» لم تتحرك محافظة جبل لبنان، إلى أن «وصل الموسى للذقن». لم يتنبه المحافظ لعمله عندما كانت تقفل البلدية محلاً وأفراناً وتعاونيات مخالفة إلا عندما «دقت» بالCOOP. هكذا، وبعد يوم واحد من الحادثة، قام مكاي بصياغة تعميم «طويل عريض» للبلديات حملته الشيء وتقيضه. ففي وقت يدعو فيه البلديات إلى التشدد في مراقبة الاتجار بمبطن بإقفال دوائر والاستغناء عن موظفين وتقليص المساعدات المالية والاجتماعية للطلاب والغاء اختصاصات غير مبرحة في كليات. هنا تسال المصادر: «ماذا يعني اختصاصات غير مبرحة؟ هل يمكن أن تقفل قسم الجيولوجيا مثلاً في بلد زلزالي مجرد أنه اختصاص لا يعود بإيرادات على الجامعة؟».

تبدى المصادر الجامعية خشيتها من استئثار الأزمة لتفنيذ اجندات خارجية ومنطق الشركات الخاصة على الجامعة، على غرار ما يحصل في جامعات أخرى في العالم باتت تدار بطريقة نيوليبرالية بحكمها اقتصاد العرض والطلب.

وتكتشف المصادر عن الأعداد لخطوات تحمي الطلاب والأساتذة والموظفين، تبدأ بالسعي للتشاور العقلاني مع إدارة الجامعة وإبداء الاستعداد للتعاون في حل الأزمة قبل اللجوء إلى أي تصعيد.

تصريح

## محافظ جبلة لبنان يقيد البلديات... من أجل «تاجر»!

إجراءات تنفيذية. ولئن كان المحافظ قد استعان بالمادة نفسها من القانون، إلا أنه حصر دور البلديات بمراقبة «الاتجار بالمواد الغذائية وتسعيرها. على أن لا يتعارض ذلك مع التدابير والقرارات التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة». أما وأن وزارة الاقتصاد والتجارة لم تتخذ أي قرار حتى الآن في حق المخالفين، مكنتية فقط بتسطير محاضر ضبط وتحويلها إلى «مقبرة» القضاء، فمطلوب من البلديات بحسب تعميم حملة «الإقفالات» لم تتحرك محافظة جبل لبنان، إلى أن «وصل الموسى للذقن». لم يتنبه المحافظ لعمله عندما كانت تقفل البلدية محلاً وأفراناً وتعاونيات مخالفة إلا عندما «دقت» بالCOOP. هكذا، وبعد يوم واحد من الحادثة، قام مكاي بصياغة تعميم «طويل عريض» للبلديات حملته الشيء وتقيضه. ففي وقت يدعو فيه البلديات إلى التشدد في مراقبة الاتجار بمبطن بإقفال دوائر والاستغناء عن موظفين وتقليص المساعدات المالية والاجتماعية للطلاب والغاء اختصاصات غير مبرحة في كليات. هنا تسال المصادر: «ماذا يعني اختصاصات غير مبرحة؟ هل يمكن أن تقفل قسم الجيولوجيا مثلاً في بلد زلزالي مجرد أنه اختصاص لا يعود بإيرادات على الجامعة؟».

تبدى المصادر الجامعية خشيتها من استئثار الأزمة لتفنيذ اجندات خارجية ومنطق الشركات الخاصة على الجامعة، على غرار ما يحصل في جامعات أخرى في العالم باتت تدار بطريقة نيوليبرالية بحكمها اقتصاد العرض والطلب.

## رسالة الرئيس اتبعت استراتيجة تقبل الصدمة

الجامعة، لدى أولئك الذين لم تعد روايتهم ويوميياتهم تلحق سعر صرف الدولار. وآخرون هم اليوم في الشوارع بعدما فقدوا عملهم في المؤسسات التي كانوا يعملون بها. ففتح أساتذة الجامعة الأميركية بركاتهم الباب واسعاً أمام الكارثة الآتية. واليوم، من المفترض أن تعقد إدارة الجامعة اجتماعاً موسعاً للبحث في حلول متوقعة. إلا أن أحد «لا يتوقع حلاً»، يقول أحد الذين عايشوا أزمت الجامعة على امتداد فترة طويلة. ما العمل إذا؟ تقول المصادر إنه «حتى هذه اللحظات لا يمكن التوافق على شيء، طالما أن معالم المرحلة المقبلة لم تتوضح»، وإن كانت المؤسسات تقول بأن «توقعات مداخيل الجامعة تتوجه نحو الانحدار». وليس بيان رئيس الجامعة فضلو خوري، أمس، سوى مؤشر إضافي على هذا الانحدار. إذ في مقابل الحديث عن «خسائر» عمدت الجامعة إلى ربط الأسعار بسعر الصرف الموازي، وحددته عند 3 الاف ليرة لبنانية. وهذه دونها تحد في ما يخص أعداد الطلاب الذين يمكن أن يتابعوا دروسهم في الجامعة، السؤال هنا ماذا سيفعل الطلاب الذي كان يدفع لقا سنته الدراسية 30 مليون ليرة مثلاً وبات 80 مليوناً؟ الجواب: «ببساطة، ما

لاقينا وبالبيت خينا  
INTERNATIONAL  
الساحر  
Daily | 22:25